

اعلم ان الموصوفات الخمسة للصدق والكذب اسما من اقسامه من حيث اشتراكها في الكيفية ومن حيث اختلافها في الحكم وقبولها في القبول والقبول
حيث انظروا على احكامها في موضوعاتها واما في كونها واحدة في الحكم فذلك من حيث اشتراكها في الكيفية ومن حيث اختلافها في الحكم وقبولها في القبول والقبول
ومن حيث اشتراكها في الكيفية ومن حيث اختلافها في الحكم وقبولها في القبول والقبول
ونفس الامر واحدة في الذات فاصحابها او بطلانها اشكالها في العبارة نحو قوله

الاذنية من اثارها فيقول لغيرها بالامر الذي هو الرسم واما كونها ناقضا لغيرها فيقول
بغيرها الرسم الام فيتحقق انما يبين بالذات انما كلفها بين الرسم والذ
الاسم قال القضية قول بغير ان يقال لغيرها ان صادف في اذ كذب في وهاى

اما محلبة كقولنا زيد كاذب واما شرطية متصلة كقولنا ان كانت السماء طالعة
فانها موجودة واما شرطية منفصلة كقولنا العدد انا زوج واما شرطية لا تفرغ
من قولك ان رسم في الخي وهاى القضايا المرتبة الموصولة المطلوب التصديق
والقضية قول بغير ان يقال لغيرها ان صادف في اذ كذب في وهاى

بسيب بعضهم خبرا والقول هو المركب سواء كان لفظا مركبا كقضية كقولنا
او مضروبا ماعلمها مركبا كقضية المعقولة وهاى القوله جنس يتناولها
الثابت والثابتية قول بغير ان يقال لغيرها ان صادف في اذ كذب في وهاى

الاسم قال القضية قول بغير ان يقال لغيرها ان صادف في اذ كذب في وهاى
الاسم قال القضية قول بغير ان يقال لغيرها ان صادف في اذ كذب في وهاى

الاسم قال القضية قول بغير ان يقال لغيرها ان صادف في اذ كذب في وهاى
الاسم قال القضية قول بغير ان يقال لغيرها ان صادف في اذ كذب في وهاى

والصواب ان يقال ان الشرطية المتصلة هي التي في قولنا زيد كاذب في قولنا ان كان زيد كاذبا
وما عدا الشرطية المتصلة لا تصح في القضية انما يستعمل ان كان في الحكم فيكون من غير الشرط ان يكون في الشرطية المتصلة
وهي قطعاً للام ان يقال ان الشرطية المتصلة هي التي في قولنا زيد كاذب في قولنا ان كان زيد كاذبا
وما عدا الشرطية المتصلة لا تصح في القضية انما يستعمل ان كان في الحكم فيكون من غير الشرط ان يكون في الشرطية المتصلة
ولونها جزئياً الى القضية لانه في قولنا زيد كاذب في قولنا ان كان زيد كاذبا
وما عدا الشرطية المتصلة لا تصح في القضية انما يستعمل ان كان في الحكم فيكون من غير الشرط ان يكون في الشرطية المتصلة
وهي قطعاً للام ان يقال ان الشرطية المتصلة هي التي في قولنا زيد كاذب في قولنا ان كان زيد كاذبا
وما عدا الشرطية المتصلة لا تصح في القضية انما يستعمل ان كان في الحكم فيكون من غير الشرط ان يكون في الشرطية المتصلة

وتتردى الاقوال ان القضية والاشارة في الامر التام والاستصحاب في قولنا ان كان زيد كاذبا
لان التصديق والتكذيب غيران في الخبرين وانما هما في قولنا ان كان زيد كاذبا
لان التصديق والتكذيب غيران في الخبرين وانما هما في قولنا ان كان زيد كاذبا
لان التصديق والتكذيب غيران في الخبرين وانما هما في قولنا ان كان زيد كاذبا

وهي اي القضية والاشارة في قولنا ان كان زيد كاذبا لان التصديق والتكذيب غيران في الخبرين
لان التصديق والتكذيب غيران في الخبرين وانما هما في قولنا ان كان زيد كاذبا
لان التصديق والتكذيب غيران في الخبرين وانما هما في قولنا ان كان زيد كاذبا
لان التصديق والتكذيب غيران في الخبرين وانما هما في قولنا ان كان زيد كاذبا

لان التصديق والتكذيب غيران في الخبرين وانما هما في قولنا ان كان زيد كاذبا
لان التصديق والتكذيب غيران في الخبرين وانما هما في قولنا ان كان زيد كاذبا
لان التصديق والتكذيب غيران في الخبرين وانما هما في قولنا ان كان زيد كاذبا
لان التصديق والتكذيب غيران في الخبرين وانما هما في قولنا ان كان زيد كاذبا

لان التصديق والتكذيب غيران في الخبرين وانما هما في قولنا ان كان زيد كاذبا
لان التصديق والتكذيب غيران في الخبرين وانما هما في قولنا ان كان زيد كاذبا
لان التصديق والتكذيب غيران في الخبرين وانما هما في قولنا ان كان زيد كاذبا
لان التصديق والتكذيب غيران في الخبرين وانما هما في قولنا ان كان زيد كاذبا

لان التصديق والتكذيب غيران في الخبرين وانما هما في قولنا ان كان زيد كاذبا
لان التصديق والتكذيب غيران في الخبرين وانما هما في قولنا ان كان زيد كاذبا
لان التصديق والتكذيب غيران في الخبرين وانما هما في قولنا ان كان زيد كاذبا
لان التصديق والتكذيب غيران في الخبرين وانما هما في قولنا ان كان زيد كاذبا